السنة: الثانية ليسانس تاريخ
السداسي: الرابع
المادة: الدولة العثمانية **أستاذ المادة: أ. د. صالح حيمر**
أسئلة الاختبار مع الإجابة النموذجية
أجب عن سؤال واحد على الخيار:
السؤال الأول: يرى كثير من المؤرخين أن ضعف الدولة العثمانية يرجع إلى عجزها عن مسايرة روح العصر، وبالتالي حدوث اختلال في موازين القوى بين الشرق والغرب.
المطلوب: اكتب مقالا تاريخيا تعالج فيه هذه المسألة ، مبرزا :
1 - مظاهر الاختلال بين الشرق والغرب. 6 ن
2 - أهم أسباب ضعف الدولة العثمانية. 10 ن
السؤال الثاني: يتّفق جُلّ الدّارسين للتاريخ العثماني على أن الامتيازات الأجنبية التي منحتها الدولة العثمانية للدول الأوروبية في تواريخ مختلفة، تكون قد ارتكبت خطأ فادحا، ترتبت عنه نتائج وخيمة على مستقبل الدولة العثمانية.
المطلوب: اكتب مقالا تاريخيا تعالج فيه هذه المسألة ، مبرزا:
1 - مفهوم الامتيازات الأجنبية. 4 ن
2 - آثار الامتيازات الأجنبية على الدولة العثمانية. 12 ن

ملاحظة: منهجية الإجابة 4 ن (مقدمة + خاتمة).

الإجابة النموذجية

إجابة السؤال الأول:
مقدمة: في الوقت الذي شهدت فيه الدول الأوروبية تطورات متسارعة في مختلف مجالات الحياة ، ظلت الدولة العثمانية متمسكة برواسب العصور الوسطى، وهذا ما نتج عنه اختلال في موازين القوى بين الشرق والغرب، ومن هنا نطرح الإشكالية التالية: ما هي أبرز مظاهر هذا الاختلال، وما هي أهم أسباب ضعف الدولة العثمانية ؟ **2 ن**
العرض:
1 - مظاهر الاختلال بين الشرق والغرب: 6 ن
- سياسيا: ظل النظام العثماني نظاما ملكيا مطلقا يتمتع فيه السلطان بالصلاحيات المطلقة، في الوقت الذي عرفت فيه الدول الأوروبية ظهور أنظمة ديمقراطية تحتكم للإرادة الشعبية.
- اقتصاديا: ظل الاقتصاد العثماني متمسكا بالنظام الإقطاعي الذي يعتمد على ممارسة النشاط الفلاحي بطرق ووسائل تقليدية، دون تطور يذكر في مجال الصناعة، هذا في الوقت الذي عرفت فيه الدول الأوروبية ثورة صناعية هامة أحدثت تغييرا جذريا على وسائل الإنتاج، ترتبت عنها نتائج معتبرة مست مختلف مجالات الحياة.
- اجتماعيا: كانت الدولة العثمانية تضم خليطا من القوميات والأجناس المتباينة عرقيا وفكريا ، تعيش في قطيعة سوسيولوجية مع النظام العثماني، تعاني ظروفا اجتماعية صعبة، في حين كانت المجتمعات الأوروبية تنعم بالأمن والاستقرار والرفاهية.
- علميا وثقافيا: كانت الدولة العثمانية تعيش حالة من الركود العلمي والثقافي ولم ، ولم يحض هذا القطاع باهتمام الحكام العثمانيين ، في حين شهدت الدولة الأوروبية نهضة علمية وثقافية هامة، جعلتها تكتشف كل يوما جديدا في مختلف حقول المعرفة.
2 - أسباب ضعف الدولة العثمانية: 10 ن
1 - **ضعف شخصية السلاطين:** الذين جاؤوا بعد سليمان القانوني، (1520 - 1566)، حيث كانوا سلسلة من الحكام الضعاف، فبجانب ضعف شخصيتهم وحداثة سنّ بعضهم وافتقارهم للمقدرة السياسية، كانوا منهمكين في ملذاتهم وإسرافهم وتحجبهم في القصور، حيث أصبحوا يقضون أوقاتهم بين الحريم، وهكذا انسحب أغلبهم تدريجيا من المساهمة الفعلية في قيادة الجيوش، مما أثر بدوره على أوضاع الدولة.
2 - تزايد نفوذ شخصية الصدر الأعظم: كان نتيجة انسحاب السلطان من الحياة العامة، أن شاغلي الصدارة العظمى الذين كانوا وحدهم في وضع يمكنهم من تعويض أوجه النقص في شخصية السلطان، إذ كانوا أحيانا غير

أكفاء لوظائفهم، فغالبيتهم عينوا في وظائفهم بتوصيات من حاشية السلطان ومحظييه.
3 - فساد الجهاز الإداري: ويتجلى ذلك في شيوع ظاهرة الرشوة في كل مجالات الدولة، فأصبحت الوظائف تباع وتشترى علانية، وكانت النتيجة، وصول الكثير من الجهلة والفاسدين إلى مناصب رفيعة في الدولة.
4 - تدهور المؤسسة العسكرية: ومن مظاهر ذلك ازدياد نفوذ الإنكشارية وتدخلهم في شؤون السياسة العليا للدولة، مثل المطالبة بخلع السلطان، أو اختيار سلطان جديد، والمطالبة بالأعطيات والأموال عند ارتقاء سلطان جديد، حيث تحولت هذه العادة إلى تقليد راسخ. وبذلك فقدت المؤسسة العسكرية تلك الصفات التي ميزتها مثل الصرامة والانضباط، وصارت وبالا على الدولة العثمانية، حيث توالت هزائم العثمانيين في مختلف المواجهات الحربية.
5 - الامتيازات الأجنبية: التي ترتبت عنها نتائج وخيمة على الدولة العثمانية في مختلف المجالات.
6 - الانهيار الاقتصادي: ويتجلى ذلك في عجز الدولة العثمانية عن مواكبة التطورات الاقتصادية الأوروبية والعالمية، مما حول السوق العثمانية إلى سوق استهلاكية لما تنتجه المصانع الأوروبية، ورغم كون الدولة العثمانية دولة زراعية بالدرجة الأولى، إلا أن الفوضى التي أصابت الإقطاعيات العسكرية ساهمت في تدهور المردود الفلاحي وخراب القرى الفلاحين، وقد أدى هذا التدهور الاقتصادي إلى بروز الأزمات المالية والنقدية، وما كاد القرن 19 ينتصف حتى حدث الانهيار المالي الذي شل الحياة الاقتصادية بسبب الضغوط الأجنبية.
7_ التخلف العلمي: حيث عجز العثمانيون عن مواكبة التطورات العلمية ، فلم ينصرفوا إلى العلم ، بسبب انشغالهم بالفتوحات والحروب المستمرة في كل الجبهات، في الوقت الذي كانت فيه الدول الأوروبية تكتشف كل يوم جديدا في حقول المعرفة، وهذا ما أدى إلى اختلال التوازن بين القوتين الإسلامية والأوروبية.
8- الحروب الصليبية: التي شنت على الدولة العثمانية، ويكفي مثالا على ذلك الحملة الفرنسية على مصر 1798 ، والحملة الفرنسية على الجزائر 1830 .
9 - الحركات الانفصالية : مثل الحركة الوهابية ، وحركة محمد علي باشا بمصر.
10 - الابتعاد عن تطبيق الشريعة الإسلامية.
11 - توسع رقعة الدولة العثمانية وتعدد أجناسها.
خاتمة: أن ضعف الدولة العثمانية وعجزها عن مسايرة روح العصر جعلها عرضة للأطماع الاستعمارية الأوروبية ،التي تمكنت في النهاية من اقتسام ممتلكات الدولة العثمانية، ضمن هجمة استعمارية شرسة كان ضحيتها الأقاليم العربية . **2 ن**

إجابة السؤال الثاني:

مقدمة: في الوقت الذي أخذ الضعف يدبّ في كيان الدولة العثمانية ، أخذت الدول الأوروبية تتدخل في شؤونها الداخلية ، والعمل على اقتسام ممتلكاتها ، متخذة من الامتيازات الأجنبية مطية لتحقيق أغراضها التوسعية في الأقاليم العثمانية، ومن هنا نطرح الإشكالية التالية: ما مفهوم الامتيازات الأجنبية، وما مدى تأثيرها على مستقبل الدولة العثمانية. **2 ن**

العرض:

1 - مفهوم الامتيازات الأجنبية: 4 ن

- هي عبارة عن تسهيلات أو ضمانات أو إعفاءات منحتها الدولة العثمانية لرعايا الدول الأوروبية في تواريخ مختلفة، تسمح لهؤلاء الرعايا بممارسة نشاطات معينة داخل الأقاليم العثمانية دون سواهم، منها حرية ممارسة الشعائر الدينية، وكذا ممارسة نشاطات اقتصادية ...
- كما يمكن أن نقول بأنها عبارة عن معاهدات تنظم حياة الرعايا الأوروبيين داخل الأقاليم العثمانية، كتلك المعاهدة التي وقّعتها الدولة العثمانية مع فرنسا سنة 1536. والجدير بالذكر أن هذه الامتيازات لم تكن تشكل خطرا على الدولة العثمانية خلال القرن السادس عشر، وإنما استفحل خطرها ، بعدما أخذ الضعف يسري في كيان الدولة العثمانية.

2 - آثار الامتيازات الأجنبية: 12 ن

منذ منتصف القرن التاسع عشر أصبحت سبع عشرة دولة أوروبية تتمتع بامتيازات في مختلف أرجاء الدولة العثمانية ، من بين هذه الدول فرنسا، إنجلترا، روسيا، سردينيا، النمسا ... ،حيث أصبحت هذه الدول تمارس هذه الامتيازات على أنها حقوق مكتسبة.وهذا ما ترتبت عنه آثار وخيمة على الدولة العثمانية:

أ - في المجال الاقتصادي: ما يعاب على النظام الضريبي في الدولة العثمانية إذ ليس من حق الدولة العثمانية أن تجبي أي ضريبة مباشرة من الأجانب، وكانت متاجرهم ومصانعهم ومصارفهم تعمل في البلاد بكل حرية وتتصرف في أرباحها كما تشاء دون أن تدفع ضريبة عن تلك الأرباح للحكومة.

- في الميدان التجاري :فقد كان المصدر والمستورد على السواء هو الأوربي مما مكنه من الاحتكار والتحكم في الأسعار.

- أيضا سيطرة الأجانب على النقد، فقد أغرقوا البلاد العثمانية بالنقود المزيفة، فكان هذا سببا في خفض قيمة النقد المحلي و إيقاع البلاد في أزمات مالية في جميع أجزاء الدولة، وبذلك كانت الامتيازات وراء خروج التجارة من أيدي أصحابها، لتتجمع خيوطها المحركة في أيدي الجاليات الأوربية وفق مصالحها.

ب - في المجال السياسي:

ويكمن خطر الامتيازات في تدخل الدول الأوربية في السيادة العثمانية، فقد استغلت هذه الدول ذلك الحق الذي منحته إياها هذه الاتفاقات للقناصل في فرض إرادتها وحماية مصالحها على حساب مصالح الدولة العثمانية نفسها ومن ثمة التدخل في الشؤون الداخلية للدولة .حيث أصبح القناصل يعملون على إثارة الاضطرابات عن طريق تحريض الطوائف على الثورة والعصيان على السلطة العثمانية.

ومع الوقت تعقدت العلاقات العثمانية الأوربية من خلال تعقد وتشابك نظام الامتيازات التي اتخذ العمل به شكل التزام عثماني تفرضه المؤتمرات الدولية ، فقد قررت لائحة برلين لعام 1876م، التي أقرتها روسيا والنمسا وفرنسا وإيطاليا، التشديد على البابا العالي لتعيين مجلس دولي لمراقبة أحوال المسيحيين في السلطنة، وساءت الأمور عقب كل اتفاقية تقلص من رقعة الدولة العثمانية، واستثمرت التنازلات الخطيرة إلى غاية صدور قرار يلغي هذه الاتفاقيات والامتيازات، وظلت الدولة العثمانية تعمل بنظام الامتياز إلى غاية إلغائها عمليا عقب مؤتمر لوزان عام 1923 م.

ج - في المجال القضائي:

أُستبعدت المحاكم المحلية في التدخل في شؤون الرعايا الأجانب، إذ قضى نظام الامتيازات بتشكيل محاكم قنصلية خاصة ذات صلاحيات كاملة للنظر في الخصومات التي تقع بين الرعايا الذين ينتمون إلى هذه القنصليات، فكان القنصل هو نفسه القاضي، وبالتالي ازداد نفوذ القناصل في الحياة السياسية للدولة العثمانية.

خاتمة: أن الامتيازات الأجنبية التي منحتها الدولة العثمانية للدول الأوروبية قد كانت خطأ فادحا كلفا وجودها. **2 ن**